Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

المسؤولية القانونية للتاجر في البيئة الرقمية

م. م. عبير ناصر جاسم

كلية القانون / جامعة الفراهيدي

The Legal Liability of the Merchant in the Digital Environment

Abeer Nasser Jasim

abeer.naser@uoalfarahidi.edu.iq

الملخص

تمثل التجارة الإلكترونية اليوم أحد أهم مظاهر النشاط التجاري الحديث، وذلك نتيجة للتقدم الهائل في مجالات الاتصال والتكنولوجيا الرقمية .وقد أدى هذا التطور إلى نشوء علاقات قانونية جديدة تختلف في طبيعتها عن تلك التي تنشأ في إطار التجارة التقليدية. ومع ظهور هذا الواقع، برزت العديد من التحديات القانونية، خاصة فيما يتعلق بتحديد المسؤولية القانونية للتجار في البيئة الرقمية. يسعى هذا البحث إلى تحليل الأساس القانوني لمسؤولية التاجر الإلكتروني ضمن إطار القانون العراقي، مع تقييم كفاية الأحكام العامة الواردة في القانون المدني والتجاري لتنظيم هذه المسؤولية. كما يسلط الضوء على أبرز مواطن القصور التشريعي، وذلك بالاستناد إلى المنهج التحليلي والمقارن، بهدف اقتراح حلول قانونية تسهم في تعزيز الإطار التشريعي العراقي بما يتماشى مع متطلبات التعامل في البيئة الرقمية المتطورة.

الكلمات المفتاحية :-التجارة الإلكترونية ، التاجر الإلكتروني ، المسؤولية المدنية ، القانون العراقي ، العقد الإلكتروني

Abstract

E-commerce has become one of the most significant aspects of modern commercial activity, driven by remarkable advancements in communication and digital technology. These rapid developments have given rise to new legal relationships distinct in nature from those formed within traditional commerce. With this emerging reality, numerous legal challenges have surfaced, particularly regarding the determination of legal liability for merchants operating in the digital environment. This research aims to analyze the legal foundations of the electronic merchant's liability within the framework of Iraqi law, while also assessing the adequacy of general provisions included in civil and commercial laws for regulating this liability. It further highlights key legislative gaps by adopting an analytical and comparative approach, with the ultimate goal of proposing legal solutions that enhance Iraq's legislative framework to keep pace with the evolving demands of digital commerce.

Keywords :- E-commerce , E-merchant , Civil Liability , Iraqi Law , Electronic Contract

المقدمة

أدى التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى إحداث تغيير جذري في طرق عقد المعاملات التجارية وتنفيذها، حيث تلاشت الحدود التقليدية للتعاقد الذي كان يعتمد على اللقاء المباشر بين الأطراف، ليُفسح المجال لاستخدام الوسائل الإلكترونية عبر الشبكات الرقمية. وساهم هذا التطور في بروز التجارة الإلكترونية كأحد الأنشطة الاقتصادية البارزة، لما توفره من سرعة وسهولة في إجراء المعاملات، مع إمكانية توسيع نطاق التعاملات لتشمل أطرافًا من مختلف أرجاء العالم .ورغم المزايا التي قدمتها هذه الثورة الرقمية، إلا أنها لم تكن خالية من تحديات قانونية معقدة، لاسيما فيما يتعلق بمسؤولية التاجر عن الأضرار التي قد تلحق بالمستهلك أو بالغير نتيجة أنشطته التجارية عبر الوسائط الإلكترونية. وفي العراق تزداد هذه التعقيدات بسبب غياب إطار قانوني خاص ومتخصص ينظم التجارة الإلكترونية بشكل متكامل، مما يضطر الأطراف إلى الاعتماد على القواعد العامة التي وُضعت أصلاً لتنظيم العلاقات التقليدية .وهذا يثير تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة هذه القواعد على التكيف مع الطبيعة الفريدة للبيئة الرقمية.

أولا: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الأساسي: إلى أي مدى تكون القواعد العامة في القانون العراقي كافية لتنظيم المسؤولية القانونية للتاجر في البيئة الرقمية، أم أن طبيعة هذه المعاملات الرقمية تفرض الحاجة إلى تدخل تشريعي خاص؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الإشكاليات الفرعية التي تتناول قضايا مثل تحديد الأساس القانوني الذي تقوم عليه مسؤولية التاجر الإلكتروني، والنطاق الذي تمتد إليه هذه المسؤولية، ومستوى إمكانية الاستفادة من التجارب التشريعية للدول الأخرى.

ثانيا: اهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تناوله موضوعًا قانونيًا حديثًا يتصل اتصالاً وثيقًا بالواقع العملي، لا سيما مع النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية في العراق. كما تبرز أهميته في كشف الثغرات الموجودة في التنظيم القانوني الحالي وتسليط الضوء عليها، مع تقديم مقترحات قانونية يمكن أن تعمل كمساهمة لدعم جهود المشرّع العراقي عند صياغة تشريعات تنظم هذا المجال .وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق توازن فعّال بين ضمان حقوق المستهلك وبين تعزيز وتطوير النشاط التجاري الرقمي.

ثالثا: منهجية البحث

تم الاستناد في هذا البحث إلى المنهج التحليلي، حيث تم تحليل النصوص القانونية ذات الصلة ضمن نطاق التشريع العراقي، مع التركيز على أحكام القانون المدني وقانون التجارة .كما تم الاعتماد على الآراء الفقهية لتفسير هذه النصوص وتوضيح مجالات تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج المقارن من خلال استعراض بعض التشريعات الدولية التي تناولت تنظيم التجارة الإلكترونية بنصوص خاصة، وذلك بهدف استنتاج الدروس المستفادة والإسهام في تطوير الإطار القانوني العراقي بما يتناسب مع التطورات الحديثة.

رابعا: خطة البحث

لقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الأسس العامة للمسؤولية القانونية للتاجر في البيئة الرقمية ، وفي المبحث الثاني مسؤولية التاجر في البيئة الرقمية في القانون العراقي، والمبحث الثالث دراسة قانونية وتحليل التنظيم القانوني لمسؤولية التاجر الإلكتروني.

المبحث الأول الأسس العامة للمسؤولية القانونية للتاجر في البيئة الرقمية يُعتبر تحديد الإطار المفاهيمي للمسؤولية القانونية خطوة جوهرية لفهم طبيعة الالتزامات الواقعة على عاتق التاجر في البيئة الرقمية. فلا يمكن تناول المسؤولية القانونية على نحو دقيق دون التعمق في تعريفها وتوضيح أركانها الأساسية، بالإضافة إلى تحديد معنى التاجر الإلكتروني وتبيان طبيعة نشاطه وما يميز عمله ضمن هذا المجال. يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على المفاهيم الجوهرية التي تشكل الأساس لفهم المسؤولية القانونية، ليكون بمثابة مدخل لدراسة الأحكام القانونية الناتجة عن مزاولة الأنشطة التجارية في البيئة الرقمية.

المطلب الأول مفهوم المسؤولية القانونية وأركانها

يعتبر توضيح مفهوم المسؤولية القانونية وعناصرها الركيزة الأساسية لفهم القواعد القانونية التي تنظم تصرفات الأفراد، خصوصًا في السياق الرقمي. لذلك، يركز هذا الجانب على تقديم تعريف دقيق للمسؤولية القانونية واستعراض العناصر التي تُشكّل الأساس لمعالجة المساءلة القانونية.

الفرع الأول

تشكل المسؤولية القانونية أحد المفاهيم الرئيسية في علم القانون، حيث تستند إليها فكرة العقوبة وضمان الالتزام بالقواعد القانونية. ويُعرّف مفهوم المسؤولية القانونية بأنه التزام الفرد بتحمل النتائج القانونية المترتبة على أفعاله أو امتناعاته، إذا كانت تلك الأفعال أو الامتناعات مخالفة لأحكام القانون وتسببت في إلحاق ضرر بالآخرين(السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٧٤٨). تقوم المسؤولية القانونية على مبدأ أساسي ينص على أن كل من يتسبب في إلحاق ضرر بالآخر نتيجة خطئه يكون ملزمًا بتعويض هذا الضرر. وقد رسخت أحكام القانون المدني هذا المبدأ، حيث لا يمكن إثبات المسؤولية إلا بوجود عناصر ثلاثة: الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية بينهما (السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٧٥٢). في ظل البيئة الرقمية الحالية، تتزايد أهمية مفهوم المسؤولية القانونية بشكل ملحوظ نتيجة للسمات الفريدة التي تميز المعاملات الإلكترونية، والتي تُعرف بسرعتها الفائقة وتعقيدها التقني المتنامي. هذا الواقع يبرز الحاجة إلى تحديد دقيق وواضح للأطراف المسؤولة عن الأضرار الناجمة في هذه البيئة، حيث إن الطبيعة غير الملموسة للمعاملات الرقمية تضيف تحديات إضافية في تتبع الأحداث والمسؤوليات، مما يتطلب وضع أطر قانونية أكثر شمولاً ودقة لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة (الحلامة، ٢٠١٢، ص. ٨٣).

الفرع الثاني عناصر المسؤولية القانونية

تتأسس المسؤولية القانونية في القانون المدني العراقي على ثلاثة عناصر رئيسية: الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية. ولا يمكن أن تنعقد المسؤولية إلا بتوافر هذه العناصر مجتمعة(السنهوري، ١٩٥٢، ج. ١، ص. ٧٥٢) .

أولًا: ركن الخطأ: يشكل الخطأ المرتكز الأساسي الذي تقوم عليه المسؤولية القانونية، حيث يُعرف بأنه إخلال الشخص بالواجبات التي يفرضها عليه القانون، سواء أكان ذلك الإخلال ناجمًا عن تصرف إيجابي يتجاوز الحدود القانونية أو نتيجة الامتناع عن القيام بفعل كان يجب عليه الالتزام به وفقًا لما يقتضيه النظام القانوني. الخطأ يمكن أن يكون متجليًا في صورة فعل مباشر أو عجز عن الوفاء بتكليف قانوني، ويُعدّ ذلك محورًا أساسيًا لربط الفعل أو الامتناع بالمسؤولية المترتبة عليه، كونه يجسد التعدي على الالتزام الواجب احترامه (شنب، ١٩٨٤، ص. ٣١٥) .يُعتبر الخطأ عمديًا عندما تتجه إرادة الشخص بشكل واضح لإلحاق الضرر، في حين يُعد غير عمدي إذا نتج عن إهمال أو تقصير في الحيطة أو عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة (شنب، ١٩٨٤، ص. ٣١٨)في البيئة الرقمية، يمكن أن يقع التاجر الإلكتروني في الخطأ من خلال تقديم معلومات غير دقيقة بشأن السلع أو الخدمات المقدمة، أو عدم الالتزام بحماية بيانات المستهلكين بشكل مناسب، أو الإهمال في تنفيذ التدابير التقنية الضرورية لضمان أمان المعاملات الإلكترونية (الحلامة، ٢٠١٢، ص. ٨٨).

ثانيًا: ركن الضرر: الضرر يُشير إلى الأذى الذي يلحق بالشخص المضرور في حق أو مصلحة مشروعة له. ويعتبر توافر الضرر شرطًا أساسيًا لتحقق المسؤولية القانونية، حيث لا يمكن أن تُقام المسؤولية دون وجود ضرر. (السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٧٨٥) ينقسم الضرر إلى نوعين رئيسيين: الضرر المادي الذي يشمل الخسائر المالية أو تفويت فرصة تحقيق الربح، والضرر المعنوي الذي يتجلى في التأثير على السمعة أو الكرامة أو المشاعر (شنب، ١٩٨٤، ص. ٣٣٢)وفي ظل العصر الرقمي الحديث، يمكن أن يظهر الضرر بعدة أشكال تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمعات. ربما يتجلى هذا الضرر في صورة خسائر مالية ناجمة عن معاملات إلكترونية احتيالية أو غير قانونية، والتي قد تؤدي إلى استنزاف الموارد الشخصية أو تعطيل الأنشطة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يُعد انتهاك الخصوصية وسرقة البيانات الشخصية للمستهلكين من أبرز المخاطر التي تهدد الأمن الرقمي. مثل هذه الانتهاكات لا تنتهك فقط حرمة الحياة الشخصية للأفراد، بل تفتح المجال أيضًا لتبعات أكبر مثل تعرض الهوية للاختراق أو استغلال البيانات في أغراض غير مشروعة، ما يجعل الحاجة إلى تعزيز الأمان السيبراني أمرًا حتميًا في مواجهة هذه التحديات (سلامة، ٢٠١٨، ص. ٤٧).

ثالثًا: ركن العلاقة السببية: وتعني وجود ارتباط مباشر بين الخطأ الذي تم ارتكابه والضرر الناتج عنه، بحيث يكون الضرر ناجمًا بشكل طبيعي ومباشر عن ذلك الخطأ (السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٨٠١). يقع على عاتق المضرور إثبات وجود علاقة سببية، ويصبح هذا الأمر أكثر تعقيدًا في البيئة الرقمية نتيجة لتعدد الأطراف المعنية وتشابك الأنظمة التقنية المستخدمة في العمليات الإلكترونية(سلامة، ٢٠١٨، ص. ٥٢). لا تنشأ المسؤولية القانونية في مثل هذه الحالات إلا إذا تم التأكد بشكل قاطع أن الضرر الذي أصاب المتضرر كان نتيجة مباشرة وخالصة للخطأ الصادر عن التاجر الإلكتروني. بيد أنه إذا تم التحقق من وجود سبب أجنبي مستقل أو غير مرتبط بهذا الخطأ، فإن ذلك يؤدي إلى انتفاء المسؤولية القانونية عن التاجر، حيث يعتبر هذا السبب الأجنبي بمثابة عامل خارجي يقطع العلاقة السببية بين الفعل الضار والضرر الذي وقع على المتضرر(السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٨٠٥).

المطلب الثاني مفهوم التاجر الالكتروني وطبيعة نشاطه

بعد توضيح مفهوم المسؤولية القانونية واستعراض أركانها، يتطلب السياق الانتقال إلى تحديد مفهوم التاجر الإلكتروني وتوضيح طبيعة الأنشطة التي يقوم بها في البيئة الرقمية. يُعد هذا الأمر ذا أهمية خاصة لارتباطه المباشر بتحديد نطاق المسؤولية القانونية التي يتحملها. وتبرز قيمة هذا المحور في تسليط الضوء على الخصوصية التي يتسم بها التاجر الإلكتروني عند مقارنته بالتاجر التقليدي، كخطوة تمهيدية لدراسة مسؤوليته ضمن إطار التشريعات العراقية.

الفرع الأول مفهوم التاجر الإلكتروني

يُعرَّف التاجر الإلكتروني بأنه أي فرد طبيعي أو شخص اعتباري يزاول نشاطاً تجارياً عبر الوسائط الإلكترونية بهدف تحقيق الربح. ويتجسد نشاطه من خلال عرض المنتجات أو تقديم الخدمات باستخدام شبكة الإنترنت أو غيرها من وسائل التكنولوجيا الرقمي (أبو الوفا، ٢٠١٩، ص. ٤١).يتضح من هذا التعريف أن صفة التاجر الإلكتروني تتماشى في جوهرها مع صفة التاجر التقليدي، حيث يبقى عنصر الاحتراف والسعي لتحقيق الربح شرطين أساسيين للحصول على هذه الصفة. ومع ذلك، يكمن الفارق الأساسي في الوسيلة المستخدمة لمزاولة النشاط التجاري (كمال طه، د.ت،

ص. ١١٢).لا يُشترط للحصول على صفة التاجر الإلكتروني امتلاك محل تجاري مادي، إذ يكفي أن يكون هناك وجود افتراضي متمثل في موقع إلكتروني أو منصة رقمية تُمارَس من خلالها الأنشطة التجارية بشكل منتظم (حجازي، ٢٠١٨، ص. ٥٧).

الفرع الثاني طبيعة النشاط التجاري في البيئة الرقمية

يتسم النشاط التجاري في البيئة الرقمية بجملة من الخصائص التي تُميّزه عن النشاط التجاري التقليدي، ومن أبرز هذه الخصائص الطابع اللامادي للتعاملات، والسرعة الكبيرة في إبرام العقود وتنفيذها، إضافة إلى الاعتماد المكثف على الوسائل التقنية الحديثة في إجراء المعاملات (أبو الليل، ٢٠٢٠، ص. ٦٦). ويتسم هذا النشاط بامتداد نطاقه الجغرافي بشكل واسع، حيث يتمكن التاجر الإلكتروني من عقد صفقات تجارية مع مستهلكين من مختلف الدول دون أن يكون مقيدًا بالحدود الإقليمية. ومع ذلك، يثير هذا الوضع قضايا قانونية معقدة تتعلق بتحديد القانون المناسب للتطبيق وتحديد الجهة القضائية المختصة بالنزاعات الناشئة (منصور، ٢٠١٧، ص. ٩٣). وتتطلب طبيعة هذا النشاط التجاري مجموعة من الالتزامات القانونية البارزة التي يجب على التاجر الإلكتروني الالتزام بها. من بين هذه الالتزامات، يبرز وجوب الإفصاح عن المعلومات الأساسية المتعلقة بالنشاط التجاري، وضمان أمان وموثوقية المعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى تأمين حماية خصوصية البيانات الشخصية الخاصة بالمستهلكين. وتمثل هذه الالتزامات انعكاسًا مباشرًا على مدى اتساع نطاق المسؤولية القانونية المترتبة على التاجر الإلكتروني (عبيد، ٢٠٢١، ص. ١١٨).

المبحث الثاني مسؤولية التاجر في البيئة الرقمية في القانون العراقي

بعد توضيح المبادئ العامة التي ترتكز عليها المسؤولية القانونية للتاجر في البيئة الرقمية، يصبح من الضروري التوجه لدراسة الإطار القانوني الذي ينظم مسؤولية التاجر الإلكتروني ضمن سياق القانون العراقي. تبرز أهمية هذا الموضوع بشكل خاص في ظل غياب تشريع شامل ومحدد ينظم التجارة الإلكترونية في العراق، مما يتطلب الاعتماد على القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني وقانون التجارة لتحديد الأسس القانونية لهذه المسؤولية. يهدف هذا الجزء من البحث إلى توضيح الأساس القانوني للمسؤولية التي تقع على عاتق التاجر الإلكتروني، مع التركيز على أنواعها وحدودها وفقًا لما يرد في التشريعات العراقية.

المطلب الأول الأساس القانوني لمسؤولية التاجر الإلكتروني في القانون العراقي

يُعتبر تحديد الأساس القانوني لمسؤولية التاجر الإلكتروني من المسائل المحورية التي يجب معالجتها قبل الخوض في تحليل أنواع هذه المسؤولية وحدودها، إذ إن مساءلة التاجر الإلكتروني لا يمكن أن تتم إلا من خلال تحديد الأساس القانوني الذي تقوم عليه هذه المساءلة. وبناءً على ذلك، يركز هذا المطلب على تحليل القواعد القانونية المنظمة لمسؤولية التاجر الإلكتروني في التشريعات العراقية، معتمداً على النصوص الواردة في القانون المدني وقانون التجارة كنقطة ارتكاز لفهم هذه المسؤولية وضوابطها.

الفرع الأول القواعد العامة لمسؤولية التاجر في القانون المدني العراقي

يرتكز القانون العراقي في تنظيم مسؤولية التاجر الإلكتروني على الأحكام العامة للمسؤولية المدنية الواردة في القانون المدني، مع التركيز بشكل خاص على المسؤوليتين العقدية والتقصيرية (السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٧٦٠) ، ففي حالة وجود عقد بين التاجر الإلكتروني والمستهلك، تكون مسؤولية التاجر قائمة على الإخلال بالالتزامات الناشئة عن العقد، وذلك إذا ثبت وجود خطأ وضرر وتحققت علاقة السببية بينهما (شنب، ١٩٨٤، ص. ٣١٥). ففي الحالات التي يحدث فيها الضرر خارج إطار العلاقة التعاقدية، تستند مسؤولية التاجر الإلكتروني إلى قواعد المسؤولية التقصيرية، وذلك وفقًا للمبادئ العامة التي تنظم الأفعال الضارة (كمال طه، د.ت، ص. ١١٨) ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد، على الرغم من أهميتها، قد تم وضعها في الأصل لتنظيم المعاملات التقليدية. وهذا يطرح تحديات عملية عند محاولة تطبيقها على المعاملات الإلكترونية التي تُجرى باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة (سلامة، ٢٠١٨، ص. ٤٩).

الفرع الثاني تطبيق أحكام قانون التجارة على التاجر الإلكتروني

يُطبَّق على التاجر الإلكتروني، بشكل عام، الأحكام العامة التي تنظم صفة التاجر في قانون التجارة العراقي، وذلك في حال استيفائه شروط الاحتراف وممارسة الأنشطة التجارية بهدف تحقيق الربح (أبو الليل، ٢٠١٥، ص. ٩٢). ويؤدي اكتساب التاجر الإلكتروني لصفة التاجر إلى خضوعه للالتزامات القانونية التي يحددها قانون التجارة، مثل الالتزام بمسك الدفاتر التجارية، والامتثال لقواعد المنافسة العادلة، والعمل بحسن النية في كافة المعاملات التجارية (أبو الوفا، ٢٠١١، ص. ١٣٤). لكن تطبيق أحكام قانون التجارة التقليدي على التاجر الإلكتروني يطرح مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بمدى توافق هذه الأحكام مع طبيعة النشاط التجاري الرقمي. يبرز ذلك بشكل خاص في ظل غياب نصوص صريحة

تنظم التجارة الإلكترونية بشكل دقيق، وهو ما يتطلب تدخلاً تشريعيًا يهدف إلى تكييف القوانين التجارية لتنسجم مع خصوصيات البيئة الرقمية ومتطلباتها (حجازي، ٢٠١٨، ص. ٦١).

المطلب الثاني أنواع مسؤولية التاجر الالكتروني وحدودها

بعدما تم تحديد الأساس القانوني لمسؤولية التاجر الإلكتروني في القانون العراقي، يصبح من الضروري دراسة أنواع هذه المسؤولية التي قد تنشأ عن ممارسة الأنشطة التجارية ضمن البيئة الرقمية. كما يتطلب البحث تحديد نطاق تلك المسؤولية ووضع الضوابط القانونية التي تتحكم بها. تبرز أهمية هذا المحور في كونه يسعى إلى توضيح الحالات التي يكون فيها التاجر الإلكتروني مسؤولًا قانونيًا عن أفعاله أو إهماله، والحالات التي يُمكن أن يُعفى فيها من هذه المسؤولية بموجب الأحكام القانونية.

الفرع الأول المسؤولية العقدية للتاجر الإلكتروني

تتحقق المسؤولية العقدية للتاجر الإلكتروني في حالة إخلاله بأي التزام ينشأ عن عقد تم إبرامه من خلال الوسائط الإلكترونية بينه وبين المستهلك، وذلك بشرط أن يثبت هذا الإخلال ويترتب عليه ضرر يلحق بالمستهلك (شرف الدين، ٢٠١٦، ص. ١٠٦). وان العقد الإلكتروني له نفس قوة الإلزام التي يتمتع بها العقد التقليدي، بشرط أن تتوفر فيه أركانه الأساسية من رضا، ومحل، وسبب. وبالتالي، فإن عدم التزام التاجر بتنفيذ تعهداته، مثل الامتناع عن تسليم السلعة أو تسليمها بشكل مغاير لما تم الاتفاق عليه، يترتب عليه تحمّل المسؤولية العقدية (حجازي، ٢٠١٩، ص. ٨٨). تمتد المسؤولية العقدية للتاجر الإلكتروني أيضًا إلى الإخلال بالالتزام بالإعلام، حيث يتعين على التاجر تقديم معلومات دقيقة وواضحة عن السلعة أو الخدمة المعنية بالعقد. ويعتبر الإخلال بهذا الالتزام سببًا لقيام مسؤوليته (أبو الليل، ٢٠٢٠، ص. ٥٤).

الفرع الثاني المسؤولية التقصيرية للتاجر الالكتروني وحدود الاعفاء منها

تظهر المسؤولية التقصيرية للتاجر الإلكتروني عندما يتسبب في إلحاق ضرر بالغير خارج إطار العلاقة التعاقدية، سواء كان هذا الضرر ناتجًا عن فعل إيجابي أو عن الامتناع عن أداء واجب قانوني(السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٧٧٠). وتظهر المسؤولية التقصيرية في البيئة الرقمية بشكل واضح عندما تتسبب الإعلانات المضللة للمنتجات في اضرار للمستهلك ، وكذلك من خلال انتهاك خصوصية الأفراد أو التسبب في ضعف أمان البيانات الشخصية الخاصة بالمستهلكين (عبيد، ٢٠٢١، ص. ٣٩). فمثلاً عندما يقوم التاجر بنشر إعلانات مضللة على موقعه أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي. حيث يتضمن هذا الإعلان معلومات غير دقيقة أو مبالغ فيها عن مميزات السلعة أو الخدمة، مما قد يُخدع المستهلك ويجعله يوافق على إبرام العقد، وبعدها يتفاجأ بأختلاف السلعة عن ماكان منشور على الموقع مما يؤدي إلى تكبده خسائر مالية لاحقة.وأيضًا تتحقق المسؤولية التقصيرية عندما يفشل التاجر الإلكتروني في اتخاذ الإجراءات التقنية اللازمة لحماية البيانات الشخصية للمستهلكين، مما يؤدي إلى تعرض هذه البيانات للاختراق أو التسريب واستغلالها من قبل جهات أخرى. فيُعتبر ذلك انتهاكًا لحق المستهلك في الخصوصية، ويستدعي محاسبة التاجر عن الأضرار الناتجة، حتى في حالة عدم وجود علاقة تعاقدية مباشرة بين الطرفين (منصور، ٢٠١٧، ص ص. ١١٥–١١٦) ، ومع ذلك لا تُعتبر مسؤولية التاجر الإلكتروني مسؤولية مطلقة، حيث يمكنه أن يدفع بعدم المسؤولية إذا أثبت أن الضرر نجم عن سبب خارجي لا يتعلق به، مثل القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ طرف آخر بشرط أن يكون التاجر قد اتخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي حدوث الضرر(منصور، ٢٠١٧، ص. ١٢١).

المبحث الثالث دراسة تحليلك للتنظيم القانوني لمسؤولية التاجر الالكتروني

في ضوء الفقه القانوني

أدى النمو السريع في مجال التجارة الإلكترونية إلى ظهور تحديات قانونية متنوعة تتعلق بمسؤولية التاجر الإلكتروني، مما استدعى تدخل العديد من التشريعات لتنظيم هذا الشكل الحديث من الأنشطة التجارية. ومع غياب تشريع عراقي شامل ينظم مسؤولية التاجر الإلكتروني بشكل كامل، تصبح دراسة التجارب القانونية المقارنة وتحليل الوضع التشريعي القائم في العراق ضرورة ملحة. يهدف ذلك إلى تحديد مظاهر النقص واقتراح حلول قانونية تعزز تطوير الإطار التشريعي بما يتماشى مع احتياجات البيئة الرقمية ومتطلباتها المتجددة.

المطلب الأول موقف الفقه القانوني العربي من مسؤولية التاجر الالكتروني

نال موضوع مسؤولية التاجر الإلكتروني اهتمامًا كبيرًا ضمن الدراسات الفقهية القانونية العربية، حيث حاولت تلك الدراسات تفسير القواعد القانونية العامة وإعادة تكييفها لتتناسب مع الطابع الخاص للمعاملات الإلكترونية. وتتمثل أهمية هذه المسألة في تسليط الضوء على المواقف الفقهية العربية

بشأن تنظيم مسؤولية التاجر الإلكتروني، مع التركيز على دوره المحوري في ضمان حماية حقوق المستهلك الرقمي وتعزيز ثقته في البيئة التجارية الرقمية.

الفرع الأول الاتجاه الفقهي في تأصيل مسؤولية التاجر إلكتروني

يرى بعض الباحثين في الفقه القانوني العربي أن مسؤولية التاجر الإلكتروني تُعتبر امتدادًا لمسؤولية مدنية تقليدية، حيث تندرج ضمن الإطار العام للمسؤولية العقدية والتقصيرية. ومع ذلك، يجب أخذ الخصوصيات المتعلقة بالوسائل الإلكترونية المستخدمة في عملية إبرام وتنفيذ العقود بعين الاعتبار، مما يضفي أبعادًا إضافية على تطبيق هذه القواعد التقليدية في سياق المعاملات الإلكترونية (منصور، ٢٠١٧، ص. ٤١). ويعتبر هذا الاتجاه أن تحديد مسؤولية التاجر الإلكتروني يتطلب مراعاة طبيعة العلاقة القانونية التي تجمعه بالمستهلك. ففي حال وجود علاقة تعاقدية، تترتب المسؤولية على أساس عقدي. أما إذا حدث الضرر خارج إطار العلاقة التعاقدية، فإن المسؤولية تتحول لتكون قائمة على الأساس التقصيري (حجازي، ٢٠١٨، ص. ٧٦).

الفرع الثاني دور الفقه في تعزيز حماية المستهلك الإلكتروني

أبرز الفقه القانوني العربي أهمية توفير حماية قانونية فعّالة للمستهلك في البيئة الرقمية، وذلك استنادًا إلى اعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية الإلكترونية. هذه الدعوة تأتي ضمن جهود معالجة التحديات القانونية التي تفرضها طبيعة التعاملات الإلكترونية والتي قد تضعف من قدرة المستهلك على الدفاع عن حقوقه أو تحقيق مصلحته في إطار هذه العلاقات (الحلامة، ٢٠١٢، ص. ١٢١). وبالرغم من سعي الفقه القانوني العربي الى توفير حماية قانونية فعالة للمستهلك في البيئة الرقمية، إلا أن التشريع العراقي لم يحدد تنظيمًا خاصًا يعالج صراحة قضايا حماية المستهلك الإلكتروني. يظل القانون العراقي مستندًا إلى القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني وقانون التجارة، إلى جانب بعض الأحكام المتفرقة الواردة في قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠، التي لم تُوضع خصيصًا للتعامل مع خصوصيات المعاملات الإلكترونية. نتيجة لذلك، تعاني الحماية القانونية المقررة للمستهلك في هذا السياق من ضعف واضح، مما يستلزم تدخل المشرع العراقي لإصدار نصوص قانونية دقيقة تضمن حماية المستهلك الالكتروني (العكيدي، ٢٠١٩، ص. ٧٠). وأكد الفقه على ضرورة أن يلتزم التاجر الإلكتروني بواجب الشفافية وتوفير المعلومات بوضوح، وتحمله المسؤولية عن أي إعلانات قد تكون مضللة أو عن انتهاك حماية البيانات الشخصية للمستهلكين. تكمن أهمية ذلك في دوره الأساسي في تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية (أبو الليل، ٢٠٢٠، ص. ٩٥).

المطلب الثاني تقييم التنظيم القانوني العراقي والمقترحات التشريعية

رغم التقدم الملحوظ في مجال التجارة الإلكترونية في العراق، إلا أن الإطار القانوني الذي ينظم مسؤوليات التاجر الإلكتروني لا يزال يعاني من نقص تشريعي واضح. لذا تبرز أهمية تحليل هذا التنظيم وتحديد مواطن الضعف فيه، مع اقتراح تعديلات تشريعية تهدف إلى تحسينه بما يتناسب مع المستجدات الرقمية المتسارعة.

الفرع الأول أوجه القصور في التنظيم القانوني العراقي

يشهد الإطار القانوني في العراق نقصًا واضحًا في وجود تشريع مخصص لتنظيم التجارة الإلكترونية وتحديد مسؤوليات التاجر الإلكتروني، مما أدى إلى اللجوء إلى القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني وقانون التجارة. ومع ذلك، تظل هذه القواعد غير ملائمة بطبيعتها للتعامل مع الخصوصيات والمتطلبات الفريدة التي تفرضها المعاملات الرقمية الحديثة (السنهوري، د.ت، ج. ٢، ص. ٨١٢). وكذلك يفتقر التشريع العراقي إلى نصوص صريحة تنظم حماية المستهلك الإلكتروني والبيانات الشخصية، الأمر الذي يضعف الحماية القانونية ويحدّ من انتشار الثقة في المعاملات الإلكترونية (سلامة، ٢٠١٨، ص. ٥٣).

الفرع الثاني متطلبات تطوير التنظيم القانوني مسؤولية التاجر الالكتروني

يتطلب تحسين التنظيم القانوني في العراق إصدار تشريع متخصص ينظم التجارة الإلكترونية بشكل دقيق، بحيث يشمل تحديدًا واضحًا للالتزامات المترتبة على التاجر الإلكتروني ومسؤوليته القانونية. كما ينبغي أن يُولي هذا التشريع اهتمامًا خاصًا بتعزيز حماية حقوق المستهلك وصون البيانات الشخصية، بما يواكب التطورات التقنية والاقتصادية في هذا المجال(أبو الوفا، ٢٠١٩، ص. ١٩٨). ويمكن الاستفادة من اجتهادات الفقه القانوني العربي لوضع قواعد مرنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الرقمية، مما يُساهم في تحقيق التوازن بين تعزيز النشاط التجاري وحماية حقوق الأطراف المتعاملة (العكيدي، ٢٠١٩، ص. ٦٧).

الخاتمة

وفي ختام البحث توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات :-

النتائج :-

١-تُعتبر مسؤولية التاجر الإلكتروني امتداداً للمسؤولية المدنية التقليدية، غير أنها تتسم بخصوصية فريدة تنبع من طبيعة البيئة الرقمية التي يعمل في إطارها.

٢-يطبق القانون العراقي المبادئ العامة نفسها في تحديد مسؤولية التاجر الإلكتروني والمنصوص عليها في كل من القانون المدني وقانون التجارة. ويأتي هذا النهج في إطار غياب تشريع مستقل ينظم عمليات واشتراطات التجارة الإلكترونية بشكل مباشر.

٣-لعب الفقه القانوني العربي دوراً جوهرياً في ترسيخ أسس مسؤولية التاجر الإلكتروني وتوضيح ما يترتب عليه من التزامات قانونية، مما أسهم في معالجة جانب من النقص في التشريعات الحالية.

٤-يعاني المستهلك ضمن البيئة الرقمية من قصور في الحماية القانونية ضمن إطار التشريعات العراقية، خصوصاً في ما يتعلق بحماية معلوماته الشخصية والإعلانات الإلكترونية التي تتضمن نوع من التضليل .

٥-ان مسؤولية التاجر الإلكتروني تكون في صورتين رئيسيتين، هما المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، تبعًا لطبيعة العلاقة القانونية بين التاجر والمستهلك.

التوصيات :-

في ضوء النتائج التي توصلنا اليها توصلنا الى جملة من التوصيات :-

١-تعزيز حماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية يتطلب وضع إطار تشريعي شامل يتضمن نصوصًا قانونية واضحة ومحددة. ينبغي أن تركز هذه النصوص على جوانب الإفصاح والإعلام لحماية حقوق المستهلك وتمكينه من اتخاذ قرارات واعية ومستنيرة. كما يجب أن تولي أهمية قصوى لحماية البيانات الشخصية وضمان التعامل معها بمسؤولية وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات الإلكترونية.

٢-تعزيز الوعي القانوني لدى التجار في مجال التجارة الإلكترونية والذي يخلق فهماً شاملاً لمسؤولياتهم ، بما في ذلك حقوق المستهلك، وحماية البيانات، والتشريعات المتعلقة بالتجارة عبر الإنترنت.

٣-تحديث القوانين الحالية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة، بشكل يضمن الحقوق القانونية للأفراد ، والاستعانة بأراء الفقهاء في تطويع القواعد القانونية بما يتلائم مع البيئة الرقمية .

المصادر

اولاً : الكتب

١-أبو الليل، إبراهيم الدسوقي. (٢٠٢٠). المعاملات الإلكترونية. دار الجامعة الجديدة.

٢-أبو الوفا، أحمد. (٢٠١١). القانون التجاري. دار النهضة العربية للنشر.

٣-الحلامة، نصار محمد. (٢٠١٢). التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٤-حجازي، عبد الفتاح بيومي. (٢٠١٨). النظام القانوني للتجارة الإلكترونية. دار الفكر الجامعي.

٥-السنهوري، عبد الرزاق أحمد. (١٩٥٢). الوسيط في شرح القانون المدني. دار إحياء التراث العربي.

٦-شنب، محمد لبيب. (١٩٨٤). النظرية العامة للالتزام. دار النهضة العربية.

٧-طه، مصطفى كمال. (٢٠٠٦). القانون التجاري. دار الفكر الجامعي.

٨-منصور، محمد حسين. (٢٠١٧). المسؤولية المدنية في مجال التجارة الإلكترونية. دار المطبوعات الجامعية.

ثانياً: البحوث والمقالات

١-سلامة، عبد الكريم. (٢٠١٨). المسؤولية المدنية في نطاق المعاملات الإلكترونية. مجلة الحقوق، (العدد ٤).

٢-العكيدي، عبد الله حسين. (٢٠١٩). المسؤولية القانونية للتاجر الإلكتروني. مجلة جامعة بغداد للعلوم القانونية، (العدد ٢).

٣-عبيد، هاني محمد. (٢٠٢١). المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية. مجلة القانون، (العدد ١).

References

First: Books
.١Abu Al-Layl, I. D. (2020). Electronic Transactions. Dar Al-Jame'a Al-Jadeeda.
.٢Abu Al-Wafa, A. (2011). Commercial Law. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
.٣Al-Hallama, N. M. (2012). Electronic Commerce: A Comparative Study. Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
.٤Hegazy, A. B. (2018). The Legal System of Electronic Commerce. Dar Al-Fikr Al-Jamai.
.٥Al-Sanhuri, A. A. (1952). Al-Waseet in Explaining the Civil Law. Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
.٦Shanab, M. L. (1984). The General Theory of Obligation. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
.٧Taha, M. K. (2006). Commercial Law. Dar Al-Fikr Al-Jamai.
.٨Mansour, M. H. (2017). Civil Liability in the Field of Electronic Commerce. Dar Al-Matbu'at Al-Jamaiya.
Second: Research and Articles
.١Salama, A. K. (2018). Civil Liability within the Scope of Electronic Transactions. Journal of Law, (Issue 4).
.٢Al-Akidi, A. H. (2019). The Legal Liability of the Electronic Merchant. University of Baghdad Journal of Legal Sciences, (Issue 2).
.٣Obaid, H. M. (2021). Civil Liability in the Digital Environment. Journal of Law, (Issue 1).